مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

15 العدد الخامس عشر
سبتمبر 2022

OBEN ACCESS

الاتساع الموضعي للفضلات في شرح المفصل لابن يعيش

حسن بن محمد بن محمد الأسمري*

h.albarak@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/06م	تاريخ القبول: 2022/04/22م

الملخص:

تقوم هذه الدراسة برصد الموضع الأصلي للفضلات في شرح المفصل لابن يعيش، ومن ثمَّ بينت الاتساع الموضعي الذي طال هذه العناصر، وأثره، والفائدة التي أضافها للتركيب، وغالبًا ما يكون هذا الاتساع بإزاحة العنصر غير الإسنادي بالتقديم، أو يكون بالفصل بينه وبين ما كان يجب أن يليه، وكانت الدراسة مستهدفة العناصر غير الإسنادية لكونها فضلات، أي ليست من أركان بناء الجملة، وكان حقها بسبب ضعفها أن تلزم موضعها الأصلي، ولكن ذلك لم يكن، فجاءت هذه الدراسة مُفْتَتحة بتمهيد بُيِّنَ فيه أهمية الموضع في المحافظة على تأدية الدلالة المنوطة بالتركيب، ثم الدراسة التطبيقية لمواضع الاتساع في العناصر غير الإسنادية كالمفعول، والحال، والتمييز، والجار والمجرور، والبدل، والاستفهام، وغيرها من العناصر، وانتهت إلى أن تغيير الموضع غرضه الأول الاهتمام بالعنصر المقدم، وتعويل ابن يعيش على القرائن في إظهار المعنى عندما يكون هناك اتساع، وكذلك تعويله على كثرة الاستعمال.

الكلمات المفتاحية: الموضع الأصلي للتركيب، تركيب الجملة، العناصر غير الإسنادية، الحال، التمييز.

* طالب دكتوراه في اللغة والنحو - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب – جامعة الملك سعود.

للاقتباس: الأسمري، حسن بن محمد بن محمد، الاتساع الموضعي للفضلات في شرح المفصل لابن يعيش، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع15، 2022: 121- 148.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

العدد الخامس عشر 15
سبتمبر 2022

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

OBEN ACCESS

Non-Predicative Complement Positional (In-situ) Expansion in Ibn Yaish's *Sharh Al-Mufassal*

Hassan Bin Mohammad Bin Mohammad Al-Asmari *

h.albarak@hotmail.com

Received: 06-02-2022	Accepted: 22-04-2022

Abstract:

This study examines the original position of non- predicative compliment structures in Ibn Yaish's *Sharh Almufassal*, offering insightful account of such elements in situ expansion, influence and benefits to sentence structure. Mostly this expansion happens in displacing the non-predicative element either by foregrounding or separating it from the element supposed to follow it. A particular focus is given here to non-predicative elements for they constitute no essential components of sentence structure and supposedly should retain their original position contrary to the evident free expansion triggering this study. The introductory part of the study highlights the importance in situ position in retaining the intended semantic structural functions. The study offers an applied analysis for non-predicative elements expansion positions including object, adverbial, noun gerund of verb to privilege, constituent related to prepositional phrase, substitution, interrogation, etc. The study concluded that the purpose of position in situ change is to emphasize the foregrounded element and that Ibn Yaish relied on reasoning in clarifying the meaning in the cased of expansion and abundant usage of language elements.

Keywords: Structure original site, Sentence structure, Non-predicative elements, Adverbials.

* PhD Student in Language and Grammar, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Asmari, Hassan Bin Mohammad Bin Mohammad, Non-Predicative Complement Positional (In-situ) Expansion in Ibn Yaish's *Sharh Al-Mufassal*, Journal Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, issue 15, 2022: 121-148.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

تتخذ إرادة الإبانة عن المَقصدِ أساليب مختلفة منها المَوضِع، وإن كان علماء اللغة أثناء استقرائهم كلام العرب حفظوا لكل عنصر من عناصر التركيب موضعًا خاصًا به، فإنهم لم ينكروا تغير موضعه، فمثلًا: تركيب الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي رسموا لعناصرها مواضع تُعَدُّ أصلًا لهذا التركيب هي (فعل + فاعل + مفعول به)، بناءً على استقرائهم كلام العرب، ومع هذا الأصل نجدهم يتسعون في مخالفة هذه المواضع، فيقدمون المفعول به على الفاعل، وربما قدموه على الفعل والفاعل معًا، وما كان هذا الاتساع اعتباطًا، وإلا كان مرفوضًا، وإنما كان لأهداف ومقاصد رامُوها.

ولمحاولة الكشف عن هذه الأهداف والمقاصد آثرت أن تكون محل دراستي هذه، وقصرتها على الفضلات حتى تتبين أهميتها في تأدية المعنى، وكان شرح ابن يعيش ميدان الدراسة هذه؛ لما لهذا الشرح من أهمية علمية كبيرة في الدرس النحوي، فابن يعيش عاش في فترة زمنية متأخرة مَكَّنَتْهُ من الاطلاع على أكثر ما كُتِبَ في هذا العلم من مؤلفات حوت الإرث البصري والإرث الكوفي؛ ما دعاه إلى تقليب النظر في ذلك، ومن ثَمَّ بناء رأيه.

وقد تناولت هذه الدراسة، بعض الفضلات، نحو: المفعول به، والحال، والمستثنى، وصيغ المبالغة، وأفعال القلوب، والاستفهام، والتمييز، والضمائر، وغيرها من العناصر غير الإسنادية، مسبوقة بتمهيد، ومختومة بخاتمة فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.

تمهيد:

يقوم النظام اللغوي على مراعاة الترتيب داخل العناصر اللغوية، وما يؤثر على هذا الترتيب هو مقاصد المتكلمين، ويتمثل هذا التأثير في مخالفة الموضع، وهذا ما كان يصرح به سيبويه في أكثر من موضع في كتابه، ونجد ابن السراج في كتابه الأصول قد تحدث عن هذا تحت باب اسماه التقديم والتأخير[1]، وكذلك عبدالقاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز خصص أربعة فصول تناول فيها التقديم والتأخير[2].

والتقديم والتأخير ظاهرة تركيبية يتطلبها الموقف الكلامي في سياقاته المختلفة، وهو "قانون أساسي من قوانين النظرية التوليدية التحويلية"[3]، ورافد من روافد الاتساع في العناصر التي أثرت النظام اللغوي.

وهذا الاتساع الموضعي شبيه بالطريقة الموقعية أو النظام المرتبي في الميدان الرياضي الذي رفد العلامات الحسابية بقيمة ثانية -إلى جانب قيمته الذاتية- مقترنة بمرتبته ضمن الشكل الخطي[4].

ويؤكد ابن يعيش أهميته؛ حيث يقول: "ولو اقتُصر في البيان على حِفْظِ المَرْتَبة، فيُعْلَم الفاعلُ بتقدُّمه، والمفعولُ بتأخُّره، لضاق المذهبُ، ولم يُوجَد من الاتّساع بالتقديم والتأخيرِ ما يُوجَد بوجود الإعراب"[5].

ويأتي التقديم في بعض العناصر النحوية لغرض بيان الأهم للمتكلم، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وكأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[6].

وحريٌّ بنا أن نسعى في كشف المَقصد من تلك العناية والاهتمام الذي يرمي إليه المتكلم عندما يخالف بين العناصر، وهذا ما أشار إليه الجرجاني حيث ذكر أنه لا يكفي أن نقف عند هذا الحد دون تقصي وجه العناية والاهتمام[7].

الاتساع الموضعي بالتقديم بين العناصر غير الإسنادية:

ترتبط بالعناصر الإسنادية في الجملة عناصر ليست شرطًا في صحة التركيب شكلًا، وقليلًا ما يمكن الاستغناء عنها دلالةً، لعدم إضافتها معنى زائدًا للتركيب، خاصة إذا التزمت عناصرُ التركيب مواضَعها الأصلية، أمَّا إذا اختلفت فيوجب اختلافُ موضعها إضافةَ معنى دلالي جديد للتركيب، هذا ما سنحاول تقصيه هنا.

تقديم الحال على صاحبها النكرة:

الأصل في النظام التركيبي للجملة المشتملة على حال أن يتقدم صاحب الحال على الحال نفسها، إلا أنه قد يتوسع في هذا، وذلك إذا كان صاحبها نكرة نحو: (جاء ضاحكًا رجلٌ) إذ الأصل: (جاء رجلٌ ضاحكًا)؛ ولكن خيف أن تلتبس الحال بالصفة في نحو: (ضربتُ رجلًا مجردًا من ثيابه) حين يراد بيان الحالة التي كان عليها صاحب الحال فعُدِلَ إلى تقديم الحال على صاحبها؛ لأنه لا يمتنع تقديمها خلافًا للصفة التي يمتنع تقديمها على الموصوف[8]، قال الشاعر:

وتَحْـــتَ العَـــوالِي بالقَنَـــا مســـتظِلَّةً ظِبـــاءٌ أَعارَتْهـــا العُيُـــونَ الجَـــآذِرُ[9]

عندما أراد بيان حالة هذه النساء في الأَسْرِ؛ وكان ذو الحال نكرة عَمَدَ إلى تقديمها ليتحقق ما أراده.

وأما قول الشاعر:

لِعَـــزَّةَ مُوحِشًـــا طَلَـــلٌ قَـــدِيمٌ عَفـــاهُ كـــلُّ أَسْـــحَمَ مُسْـــتَدِيمِ[10]

"الشاهد فيه تقديمُ (موحش) على (الطلل)، ونصبه على الحال، يصِف آثارَ الدِّيار، واندراسَها، وتَعْفِيَةَ السُّحُب إيّاها"[11]، فالتقديم هنا لبيان الحالة التي عليها هذا الطلل.

وربما توسعوا فيها أكثر من ذلك فقدموها على عاملها هي وصاحبها إذا كان عاملهما فعلًا؛ فتقول: "(جاء زيدٌ قائمًا)، و(جاء قائمًا زيدٌ)، و(قائمًا جاء زيدٌ)؛ كلُّ ذلك جائزٌ لتصرُّفِ الفعل، وكذلك ما أشْبَهَه من الصفات يجوز تقديمُ الحال عليه إذا كان عاملًا فيها، فتقول: (زيدٌ ضاربٌ عمرًا قائمًا)، و(قائمًا زيدٌ ضاربٌ عمرًا)، وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل، حُكْمُ الجميع شيءٌ واحدٌ"[12]، وما أباح لهم هذا الاتساع هو قوة الفعل الكامنة في تصرفه، فكما يجوز تقديم المفعول به عليه فكذلك يجوز تقديم الحال، بل هو في الحال أجوز لشبهها بالظرف، والظرف يُتسع فيه[13].

تقديم المستثنى:

إذا نظرنا إلى التركيب الاستثنائي وجدنا ترتيب مكوناته على النحو الآتي: (عامل + مستثنى منه + أداة استثناء + مستثنى)، وهو من الأساليب المتغايرة؛ لأنه إثبات ونفي في آنٍ؛ فقولنا: (حضر القومُ إلّا زيدًا) أثبتنا الحضور (للقوم) ونفيناه عن (زيد)، ويتوسعون في ترتيب مكوناته فيقدمون المستثنى على المستثنى منه؛ كما في قول الشاعر:

والنـاسُ ألْـبٌ علينـا فيـك لـيس لنـا إلا السُـيُوفَ وأطـرافَ القَنَـا وَزرُ[14]

أراد بيان ما يحميهم من الناس، لا نفي الملجأ والمعين لهم؛ فعمد إلى تقديم المستثنى (السيوف، وأطراف القنا) على المستثنى منه (وزر)، وفي هذه الحالة لا يكون في المستثنى إلا النصب على الاستثناء؛ "لأنّه قبل تقدُّمِ المستثنى كان فيه وجهان: البَدَلُ والنصبُ، فالبدلُ هو الوجهُ المختارُ ... والنصبُ جائزٌ على أصلِ الباب؛ فلمّا قدّمتَه، امتنع البدلُ الذي هو الوجهُ الراجح؛ لأنّ البدل لا يتقدّم المُبْدَلَ منه من حيث كان من التوابع، كالنعْت، والتأكيدِ، وليس قبله ما يكون بدلًا منه، فتَعيّنَ النصبُ"[15].

وقد يتوسعون بتقديم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو: "لم أرَ أحدًا إلَّا زيدًا خيرًا منك".

تقديم معمولات صيغ المبالغة عليها:

إذا نظرنا إلى صيغ المبالغة: (فَعُول، وفَعَّال، ومِفْعال، وفَعِل، وفَعِيل) وجدناهم يعاملونها في العمل معاملة اسم الفاعل على ما هو راجح من أقوال العلماء في ذلك، قال ابن يعيش: "أجروا ضَرْبًا من أسماء الفاعلين ممّا فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل، وإن لم يكن جاريًا عليه في اللفظ، فقالوا: (زيدٌ ضَرّابٌ عَبِيدَه، وقتّالٌ أعداءَه)، كما قالوا: (زيد يُضرّب عبيدَه، ويُقتّل أعداءه)، إذا كثُر ذلك منه، وكان (ضرّاب)، و(قتّال) بمنزلة (ضاربٍ)، و(قاتلٍ)، كما كان (يُضرّب)، و(يُقتّل) بالتشديد بمنزلةِ (يَضرِب)، و(يَقتُل) من غير تشديد؛ لأنه يريد به ما أراد بـ (فاعِل) من إيقاع الفعل، إلَّا أنَّ فيه إخبارًا بزيادة مبالغة، وتلك الأسماء (فَعُولٌ)، و(فَعّالٌ)، و(مِفْعالٌ)،

و(فَعِلٌ)، و(فَعِيلٌ)، فجميعُ هذه الأسماء تعمل عمل (فاعِلٍ)، وحكمُها في العمل حكم (فاعِلٍ) من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، فتقول: (هذا ضَرُوبٌ زيدًا)، كما تقول: (هذا ضاربٌ زيدًا)، و(ضَرّابٌ عمرًا، ومِنْحارٌ إبلَه، وحَذِرٌ عدوَّه، ورَحِيمٌ أباه)، والتقديم في ذلك كلّه والإضمار جائزٌ، كما كان في (فاعِلٍ)"[16].

والاتساع الذي نشير إليه في هذا المقام، ونحاول تفسيره، هو تقديم معمول هذه الصيغ عليها كما في قول الشاعر:

بَكَيْتُ أخا اللأْواءِ يُحْمَدُ يومه كريمٌ، رُؤُوسَ الدارِعِينَ ضَرُوبُ[17]

"الشاهد فيه إعمال (فَعول) كـ(فاعِل)، وفيه دلالةٌ على جواز تقديم معموله عليه؛ لأن المراد: ضروبٌ رؤوسَ الدارعين، ثمّ قُدّم"[18]، وإذا تأملنا الفائدة التي أتى بها التقديم هنا ظهر لنا أنه أزال اللبس الذي يتبادر إلى الذهن في حال الإتيان بالمعمول في موضعه الأصلي، إذ الغرض وصف الممدوح بالكرم والشجاعة، فلو قال: (كريمٌ ضروب) لتبادر إلى الذهن أنه إلى جانب كرمه صاحبُ شرٍّ؛ فقدّمَ المعمول تجنبًا لحصول ذلك.

تقدم معمولات أفعال القلوب ومصادرها:

يهيمن موضع مدخولات أفعال القلوب على عملها، فأصل موضع هذه الأفعال أن تتقدم على مدخولاتها كي يبنى الكلام على الشك المفهوم من دلالة هذه الأفعال، قال سيبويه: "الحدُّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ"[19]، "فإذا تقدمت، لم يكن بد من إعمالها؛ لأنّ المقتضي لإعمالها قائم لم يوجد ما يُوهِي الفعل، ويسوّغ إبطال عمله، فوَرَدَ الاسم، وقد تقدّم الشَكّ في خبره، فمَنَعَه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشك"[20]، ويتوسعون في مدخولاتها فيقدمون أحدهما أو كليهما عليها مما يؤدي بهم إلى التوسع في إعمالها وإلغائها؛ "لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها"[21]، وما يحدوهم إلى هذا الاتساع هو أن المتكلم بدأ بما ثبت تيقنه عنده، ثم عرض له الشك

فيما قال، فاستدرك بالفعل، فعلى هذا يكون، "إذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكِ أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر، كما قال: (زيدًا رأيتُ، ورأَيتُ زيدًا)"[22].

وهذه الأفعال إذا ابتعدت عن الصدر قلّ عملها، يؤكد هذا ما ذكره ابن يعيش حيث قال: "اعلم أنه كلّما تَباعد الفعل عن الصدر، ضعُف عمله، فإذًا قولك: (زيدًا حسبت قائمًا) أقوى من قولك: (زيدًا قائمًا حسبت)، و(زيدًا قائمًا حسبت) أقوى من قولك: (زيدًا قائمًا اليوم حسبت)، كلّما طال الكلام ضعُف الإعمال مع التأخر"[23].

وفي قول الشاعر:

أَبِــالأراجيزِ يــا ابــن اللــؤمِ تُوعــدني وفي الأراجيزِ خلـت اللـؤمُ والخـورُ[24]

عندما توسط الفعل (خلت) بين معموليه ألغي عمله، يعضد هذا المعنى أنه ليس لدى الشاعر شكٌّ في أن الأراجيز من اللؤم والخور، بل يخبرنا بذلك، فإن قيل: ما الفائدة من إيراد هذا الفعل في البيت إذًا؟ فالجواب عن ذلك: أنه في تقدير ظرف متعلق بالخبر، فالشاعر يورد استفهامًا إنكاريًا على خصمه الذي هدده بنظم الأراجيز في هجائه، ثم يبين لخصمه أن المتقرر عنده أن الأراجيز من اللؤم والخور، ومن حيلة الضعفاء التي لا تجدي نفعًا، وإلى هذا أشار ابن يعيش بقوله: "فإذا ألغيت، كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر، كأنك قلت: (زيد منطلق في حِسْباني وظنّي)"[25].

ومما توسع فيه حملًا على هذه الأفعال مصدرُ الفعل (ظنَّ) إذ المتقرر أن المصادر تعمل عمل الأفعال لنيابتها عنها؛ فلهذا عومل هذا المصدر معاملة فعله في الإعمال والإلغاء؛ لكثرة استعماله، فإذا تقدم امتنع إلغاؤه، وإن تقدمه شيء جاز الوجهان، وإن تأخر قَبُحَ إعماله.

قال ابن يعيش: "فإن بدأتَ بالمصدر، وقلت: (ظنّي زيدٌ ذاهبٌ اليوم)، كان الإلغاء قبيحًا ممتنعًا، كما كان في الفعل كذلك إذا قلت: (أظُن زيدٌ ذاهبٌ)؛ لأنّ تقديره تقدير الفعل، فإن تقدمه ظرفٌ أو نحوه من الكلام، نحوُ قولك: (متى ظَنّي زيدٌ ذاهبٌ؟) و(أينَ ظني زيدٌ ذاهبٌ؟) جاز الإلغاء؛ لأن

قبله كلامًا، فصار الفعل كأنه حشوٌ، فإن نصبت الاسمين، وقلت: (متى ظنك زيدًا ذاهبًا؟) رفعت المصدر على الابتداء، والظرفُ خبره؛ لأنّ ظروف الزمان تقع أخبارًا عن الأحداث، وقد أعملت المصدر إعمال فعله، وهو أحسن هنا من الإلغاء"[26]؛ "لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد، ولا بدلًا من اللفظ بالفعل، وإنما هو مقدر بحرف مصدري والفعل"[27].

الأصل في الاستفهام أن يليه فعل ولكنهم توسعوا فيه فقدموا الفاعل وجعلوه مبتدأ:

يقرر ابن يعيش ما هو أصل عند النحويين في البناء الاستفهامي، ويعلل لذلك بقوله: "اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعلَ، ويطلبه، وذلك من قِبَل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل؛ لأنّك إنّما تستفهم عمّا تشُكّ فيه، وتجهل عملَه، والشكُّ إنما وقع في الفعل، وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك، وإذا كان حرفُ الاستفهام إنمّا دخل للفعل، لا للاسم، كان الاختيارُ أن يَلِيَه الفعلُ الذي دخل من أجله"[28].

ويؤيد هذا الأصل ما ذكره سيبويه؛ حيث قال: "واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصيرَ بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم"[29].

هذا هو الأصل في البناء التركيبي لهذا الأسلوب، وهذا مبني على أنَّ المسؤول عنه هو الحدث، سواءٌ تحقق أم لم يتحقق، ولما لهذا الالتزام التركيبي من تأثير في معنى الجملة، وجعل وظيفة الاستفهام محصورة في السؤال عن الحدث لا غير، لجأوا إلى الاتساع؛ فخالفوا في هذا الأصل بإيلائهم حرف الاستفهام غير الفعل؛ تلبية للغرض المسؤول عنه، وإلى هذا الاتساع أشار ابن يعيش بقوله: "إذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعلٌ، فالاختيارُ أن يكون مرتفعًا بفعلٍ مضمر، دلّ عليه الظاهرُ ... وذلك نحو قولك: (أزيدٌ قام؟)"[30].

أما غرض هذا الاتساع، فقال عبدالقاهر الجرجاني في بيان ذلك: "إذا قلت: (أأنت فعلت؟)، فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه... فتبدأ في ذلك كله بالاسم؛ ذاك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان... وإنما شككت في الفاعل من هو؟"[31].

هذا فيما كان الاستفهام فيه عن أحد عناصر البناء، وقد يؤتى إلى بناء تركيبي له دلالة خبرية كقولنا: (محمدٌ قائمٌ)، فيستفهمون عن تلك الفائدة التي أحرزها هذا الخبر، قال ابن يعش: "فإن قيل: إذا كان الاستفهامُ يقتضي الفعلَ، على ما أقررتم، فما بالُكم ترفعون بعده المبتدأ والخبرَ؟ فتقولون: (أزيدٌ قائمٌ؟)، و(هل زيدٌ قائمٌ؟) فالجوابُ: أن الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدةٍ؛ فدخل الاستفهامُ سؤالًا عن تلك الفائدة"[32].

ولكون الهمزة أعمَّ تصرفًا، وأقوى في الاستفهام؛ توسعوا فيها أكثر من غيرها من أدوات الاستفهام الأخرى[33]، فتراهم يسندون لها معنى التقرير الإنكاري[34]، كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: 116]، قد علِم الله تعالى أنه لم يقُلْ ذلك، وإنما أراد به توبيخَ من ادّعى ذلك، وتكذيبَ من قال به، فهو سؤالُ مُقرِّرٍ لا سؤال مستخبرٍ[35]، ذلك أنه "طَلَبَ به أن يُقِرَّ بذلك في ذلك المشهد العظيم؛ تكذيبًا للنصارى، وتحصيلًا لفهمهم أنه لم يقل ذلك"[36]، فأولى الهمزة ضد المقَرَّرِ به لكون إيراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على إصغائه إليه، وإذعانه للحق الذي هو المقِرُّ به[37].

ومن مظاهر توسعهم في همزة الاستفهام ما فعلوه معها هي وحروف العطف (الواو، والفاء، وثم)، إذ الأصل أن تكون حروف العطف قبل أحرف الاستفهام؛ إلا أنهم توسعوا في الهمزة منها فأدخلوها على حروف العطف؛ تمييزًا للهمزة بتمام التصدير، قال ابن يعيش: "ولقوّتها - أي الهمزة - وغلبتها وعموم تصرُّفها، جاز دخولُها على (الواو والفاء وثُمَّ) من حروف العطف، فالواوُ نحو قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ۚ﴾ [البقرة: 100]، والفاءُ نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: 97] ... وثُم نحو قوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: 51]، ولا يتقدّم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه غيرُ الهمزة على حروف العطف، بل حروفُ العطف تدخل عليهنّ، كقولك: (وهل زيد قائمٌ؟)"[38].

وبتأمل هذا الاتساع نجد أن المعنى الذي أفاده ليس الاستفهام عما يجهله؛ بل هو الإنكار عليهم لما يفعلونه وتوبيخهم على ذلك، ففي قوله: (أَوَكُلَّمَا)، فإن الأصل فيها (وَأَكُلَّمَا)، "والمراد بهذا

الاستفهام: الإنكار، وإعظام ما يقدمون عليه من تكرر عهودهم ونقضها، فصار ذلك عادة لهم وسجية، فينبغي أن لا يكترث بأمرهم ... فهي تسلية للرسول ﷺ، إذ كفروا بما أنزل عليه؛ لأن ما كان ديدنًا للشخص وخلقًا، لا ينبغي أن يحتفل بأمره"[39].

وفي قوله: (أَفَأَمِنَ) "الهمزة لإنكار الواقع واستقباحه، لا لإنكار الوقوع ونفيه، والفاء للعطف على قوله: (فأخذناهم بغتة)، والمعنى: أَبَعْدَ ذلك الأخذِ أَمِنَ أَهْلُ مكة ومَنْ حَولها من المكذبين لك يا محمد أن يَأْتيَهمْ بأسُنا (عذابنا) بياتًا (ليلًا)، وهمْ نائمُون في فرشهم ومنازلهم لا يشعرون بالعذاب لغفلتهم؟"[40]، وأما قوله: (أَثُمَّ إِذَامَا وَقَعَ) أي: "إذا وقع العذاب وعاينتموه آمنتم به حينئذ، وذلك غير نافعكم بل جوابكم؛ الآن وقد كنتم تستعجلونه مكذبين به"[41]، فالمراد "الإنكار عليهم لاستعجالهم بأمر، لا يقدرون على دفعه إذا حل بهم"[42].

وبناءً على هذا نستطيع القول إن همزة الاستفهام إذا دخلت على أحد أحرف العطف الثلاثة هذه فإنه لا يقصد بالاستفهام هنا السؤال عمَّا يُجْهَل، وإنما يحمل على غير معناه.

تقديم المميز على عامله:

ويبقى الاتساع الموضعي ذا تأثير في الإعراب عمَّا يريده المتكلم؛ هذا البناء التميزي دليلٌ على ذلك، فإذا نظرنا إلى أصله وجدنا ما انتصب تمييزًا هو المسند إليه في الأصل، في نحو: (تصبَّبَ زيدٌ عرقًا)، أصله (تصبَّبَ عرقُ زيدٍ)، وقد يكون وصفًا، كما في نحو: (عندي ذراعٌ ثوبًا) أصله (عندي ثوبٌ ذراعٌ) فـ(ذراع) صفة لـ(ثوب)؛ لأنه في تقدير (عندي ثوبٌ قصيرٌ)؛ لأنّ المقادير إذا انفردتْ، كانت نعتًا لما قبلها لما تَضمّنَ لفظُها من الطُّول والقصْرِ، والقلّةِ والكثرةِ، ويظهر من هذين الأصلين أن معنى الوصفية في أصل هذا التركيب ملازمةٌ له، كما هو بارزٌ في أصل المثال الثاني، وأمَّا ظهورها في أصل المثال الأول فيؤكدها أن المراد وصفُ العرقِ بالتصبَّب[43].

وقد يقصد المتكلمُ إكسابَ كلامه ضربًا من المبالغة والتأكيد فيعمد إلى التصرف في عناصر التركيب بالتقديم والتأخير لتأدية ذلك، فـ"إذا قلت: (عندي عسلٌ رطلٌ) ... فقد أتيتَ به على الأصل،

وإذا قدّمتَ، وقلت: (عندي رطلٌ عسلًا)... فقد غيّرتَهما عن أصلهما لِما ذكرناه من إرادةِ المبالغة والتأكيدِ في الإخبار عن مقدارِ ذلك النوع"[44].

ويبين إرادة المبالغة في نحو: (تصبب زيدٌ عرقًا) أنه لا يُوصف (زيدٌ) في الحقيقة بالتصبب؛ لأنه محالٌ، "فعُلم بذلك أنّ المراد المجازُ، وذلك أنّه في الحقيقة لشيء من سببه، وإنّما أُسند إليه مبالغةً وتأكيدًا، ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندًا إلى جُزْءٍ منه، فصار مسندًا إلى الجميع، وهو أبلغُ في المعنى"[45]، والتأكيد على أنه لمّا كان يُفهَم منه الإسناد إلى ما هو منتصِبٌ به، ثمّ أُسند في اللفظ إلى (زيد)، تمكَّن المعنى، ثمّ لمّا احتمل أشياء كثيرةً، وهو أن يتصبَّبَ عرقُه، أو أن يتصبَّبَ دمُه، أو دمعه، تَبيّنَ المرادُ من ذلك بالنكرة التي هي فاعلٌ في المعنى، فقيل: (تصبَّب زيدٌ عرقًا)[46].

وقد يتوسعون في هذا الاتساع أكثر من ذلك، إذ المتقرر في التمييز أنه يأتي بعد اكتمال ركني الجملة في اللفظ؛ ليؤكد المعنى ويزيل الإبهام عنه، إلا أنه قد يعرض له عارضٌ سياقيٌّ يجعله في غير موضعه كالذي نراه في قول الشاعر:

أَتَهْجُـــرُ سَـــلْمَى بـــالفِراق حَبِيبَهـــا وما كَـانَ نفسًـا بـالفِراق تَطِيـبُ[47]

على رواية من نصب (نفسًا)[48] على أنها تمييز[49]، قُدِّمَتْ اهتمامًا بها؛ لأنها مصدر القرار.

مرتبة الضمائر:

إذا اتصل ضميران بعامل فإن كان فعلًا، وكان أحد الضميرين فاعلًا والآخر مفعولًا وجب تقديم الفاعل من غير اعتبار الأقرب، نحو: (كتبْتُهُ)، وإن اتصلا باسم فيه معنى الفعل كالمصدر، نحو: (عجبتُ من ضَرْبِيكَ)، فاتصال الضميرين جائزٌ حسنٌ؛ مراعاة للقاعدة المشهورة التي تنص على أنه متى أمكن الإتيان بالضمير متصلا فلا يعدل عن ذلك، وأيضًا شَبَه العامل بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذًا منه، ويعمل عَمَلَه؛ فشُبّه ما اتّصل به بما اتّصل بالفعل، نحو: (ضربتُك)، فالياء في (ضَرْبِيك) بمنزلةِ التاء في (ضربتُكَ)[50].

ثمّ إنَّهم توسعوا في ما اتصل الضميران فيه بالمصدر وقاسوه على الاسم، مبيحين مخالفة الترتيب الذي رسموه للضمائر المتصلة، متخذين الفصل بين الضميرين أداة للاتساع، فإن اتّصل الضميران بالمصدر، فالأوّل هو الفاعلُ، والثاني هو المفعول على الترتيب المتقرر عندهم من تقديم ضمير المتكلّم، ثُمّ المخاطب، ثمّ الغائب سواء وصلت كما في نحو: (عجبتُ من ضَرْبِيك، وضَرْبِيه، ومن ضَرْبِكَهُ)، على ما هو الأصل[51]، أم فصلت كما في نحو: (عجبتُ من ضَرْبِي إيَّاك، وضَرْبِي إيَّاه، ومن ضَرْبِكَ إيَّاهُ) على ما هو القياس؛ لأن "الأولى أن يبدأ الإنسانُ بنفسه؛ لأنّها أعرفُ وأهَمُّ عنده، وكما كان المختارُ أن يبدأ بنفسه، كان المختار تقديمَ المخاطب على الغائب؛ لأنّه أقربُ إلى المتكلّم"[52].

فإن كان الفاعلُ المخاطبَ، وأضفتَ المصدر إليه، والمفعولُ به المتكلّم، نحو: (عجبتُ من ضَرْبك إيّايَ)، و(عجبتُ من ضَرْبه إيّاي) لم يحسن إلّا المنفصلُ[53].

وهناك مَنْ توسع أكثر في ترتيب الضمائر المتصلة بالفعل فساوى بين المتكلم والمخاطب والغائب في التقديم والتأخير فأجاز نحو: (أعطاهوكُ)، و(أعطاهوني)، و(أعطاكني)[54]، والأصل: (أَعْطَوْكَهُ)، و(أَعْطَوْنِيهُ)، و(أَعْطَانِيْكَ)، ورده سيبويه بقوله: "وأما قول النحويين: (قد أعطاهوك وأعطاهوني)، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه"[55].

تقدُّم معمول اسم الفاعل عليه

يعمل اسم الفاعل عمل الفعل شريطة أن يكون دالًّا على الحال أو الاستقبال، وتتخذ معمولاته موضِعَ معمولات الفعل، ويُتَوسع في موضعها كما تُوسِع في موضِع معمولاته، فيتقدم معمول اسم الفاعل عليه نحو: (هذا زيدًا آخذٌ) وأصله: (هذا آخذٌ زيدًا)، ما لم يكن فيه (أل) فإنه يمتنع تقديمه؛ لأن (أل) اسم موصول واسم الفاعل ومعموله صلة له، ولا يصح تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول، قال ابن يعيش: "اسم الفاعل ... يجوز تقديم معموله عليه؛ ... إلَّا أن يكون فيه الألف واللام، نحو: (الضارب)، فإنّه لا يجوز تقديمُ شيء من معموله عليه؛ لأن الألف واللام موصولة كـ(الذِي)"[56].

تقديم الكاف في نحو (إنَّ زيدًا كالأسد) على (إنَّ):

وإذا تتبعنا أصل حرف النسخ (كأنَّ) في نحو: (كأنَّ زيدًا أسدٌ) وجدنا أن أصل هذه الجملة (إنَّ زيدًا كالأسدِ)، ثم توسعوا في كاف التشبيه بنقلها إلى حرف التوكيد (إنَّ) مع بقاء معنى الجملة كما هو، فلما دخلت على (إنَّ) مكسورة الهمزة فتحت همزتها؛ لأن الكاف حرف جر، والمكسورة لا يدخل عليها حرف الجر.

فإن قيل: ما السبب الذي دفعهم إلى هذا الاتساع؟ فالجواب: أنهم "أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملةَ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدّموها إلى أوّلها لإفراط عنايتهم بالتشبيه"[57].

ولسائلٍ أن يسأل ما وجه هذه العناية والاهتمام؟ أو بشكل آخر، ما الفرق بين قولنا: (إنَّ زيدًا كالأسدِ)، وقولنا: (كأنَّ زيدًا أسدٌ)، والمعنى الذي تدلان عليه هو تشبيه زيد بالأسد؟ فالجواب: أن التشبيه في الجملة الأولى عارض، إذ المراد التأكيد على شجاعة زيد، ثم عرض التشبيه في الأخير فعَمَّ الجملة هذا المعنى، أما الجملة الثانية فإن مبناها على التشبيه من الأصل[58].

تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معًا:

ويشير ابن يعيش إلى الاتساع في موضع المفعول، فموضعه الأصلي بعد اكتمال ركني الجملة الفعلية، وقد يتقدم قبلهما في حالات منها:

أولًا: أن يقع بعده فعل أمر أو نهي واقع على ضميره، كقولنا: (الدرسَ اكتبه)، و(التعلُّمَ لا تهملْه)، أو واقعٌ على ما اتصل بضميره، كقولنا: (زيدًا أكرمْ أباه)، و(زيدًا لا تشتمْ أباه).

ثانيًا: أن يقع بعد دعاءٍ، كقولنا: (اللَّهُمَّ زيدًا اغفر له ذَنْبَه)[59].

وإذا نظرنا إلى هذه الجمل وجدناها جملًا طلبية، تقتضي التنفيذ، فاستخدم معها ما يساعد على تحقق ذلك من الاختصاص والتأكيد والعناية والاهتمام، فالاختصاص يكون بتقديم ذكر

المخصوص بالطلب، أو المخصوص له الطلب، وتأكيده يكون بذكره مرتين: الأولى بصريح اللفظ والأخرى بالضمير، أما العناية والاهتمام فتكمن في تقديمه.

ومما قُدِّم فيه المفعول اتساعًا للتخصيص والعناية، ما ذكره ابن يعيش حين ناقش قول الزمخشري: "اللهَ أحمدُ أن جعلني من علماء العربية"[60]، حيث قال: "انتصابُ اسم (اللهَ) هنا لِوقوع الحمد عليه؛ وإنمّا قُدّم على العامل فيه لضرب من العِناية والاهتمام بالمحمود، سبحانه وتعالى، والعربُ تُقدِّم ما أَهَمَّ شأنُه، ... ولو أتى به على أصله، وقال: (أحمدُ اللهَ)، لَجاز، إلَّا أنّه يكون خبرًا ساذجًا بلا تخصيص، ولا دلالةٍ على العناية به"[61].

ومن الأصول التي قرروها في هذا النمط أن المعمول لا يتقدم في موضع لا يصح تقدم عامله فيه، كما هو متقرر في أداة الجزم (لم) إذ لا يصح تقدم الفعل عليها كـ(أضرب لم زيدًا)، وينبني على هذا الأصل أنه لا يصح تقديم (زيدًا) على (لم)؛ لأن (زيدًا) معمول لـ(أضرب)، ولكنهم توسعوا في هذا الأصل بإباحتهم تقدم المعمول على العامل والحالة هذه.

وما دفعهم إلى هذا الاتساع هو شدة اختصاص (لم) بالفعل حتى صارت كأحد أحرفه، ولا يصح فصلها عنه، فعاملوها مع فعلها كالكلمة الواحدة، فأجازوا (زيدًا لم أضْرِبْ)، كإجازتهم (زيدًا أضرب)[62].

ومثله فعل الكوفيون مع الفعل المضارع الداخلة عليه لام الجحود، كقولنا: (ما كنتُ زيدًا لأضربَ)[63]، ومنه قول الشاعر:

لقــد وعــدَتْنِي أُمُّ عمــرو ولــم أكُــنْ مَقالَتَهــا مــا كنــتُ حَيًّــا لأسْــمَعَا[64]

فالمتقرر أن لا يتقدم المفعول على عامله في هذا المثال؛ لعدم صحة تقدم العامل في هذا الموضع؛ لدخول لام الجحود عليه، وهي مما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ولإفادة هذه اللام الإنكار التام والنفي القاطع لما قبلها وما بعدها يمكن لنا تَبَيُّن سبب تقديم مفعول معمولها، إذ الأصل أن يكون التركيب على هذا النمط (ولم أكن لأسمعَ مقالتَهَا)، ولكنه قدم (مقالتها) ليتوجه الإنكار إليها مباشرة، فهو لا ينكر الاستماع المطلق عنه، وإنما ينكر استماع مقالتها.

الفصل بين (كم الخبرية) ومميزها:

وتمييز (كم) الخبرية اتُّسِع فيه كما اتُّسِع في غيره، فالأصل فيه أن يليها؛ لأنه مجرور بها[65]، إلا أنهم قد يتعمدون الفصل بينهما، فإذا فصل بينهما جاز فيه النصب والجر والرفع، فالنصب على التمييز، والجر على إضافة (كم) إليه إذا كان الفاصل بينهما جارًّا ومجرورًا، أو ظرفًا، والرفع على الابتداء.

ومما ورد في شرح المفصل شاهدًا على هذا الاتساع قول الشاعر:

كـــم بجُـــودٍ مقْـــرِفٍ نـــالَ العُـــلا وكَـــرِيمٍ بُخلُـــهُ قـــد وَضـــعَه[66]

قال ابن يعيش معلقا عليه: "يُروى (مقرف) بالجرّ، ويجوز فيه النصبُ والرفعُ، فالجرُّ بإضافةِ (كم) مع الفصل، والنصبُ على التمييز، والرفعُ على الابتداء، و(كم) الخبرُ، وحسُن الابتداءُ به، وهو نكرةٌ لوصْفه بقوله: (نال العُلا)، أو يكون (كم) مبتدأ، و (مقرف) الخبر"[67].

وتقديم الجار والمجرور في هذا البيت أفاد قَصْرَ سبب نيله للعلا على الجود.

الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه:

تنتظم عناصر أسلوب التعجب داخل تركيبه نظاما موضعيا محددًا، إذ يأتي فعل التعجب أولًا، ثم يأتي بعده المتعجب منه، دون أن يتقدم عنصر على الآخر، أو يفصل بينهما شيء؛ لغلبة شبه الاسم على فعل التعجب بجواز تصغيره، وضعف تصرفه، هذا أصل بناء هذا الأسلوب.

وكعادة الأنظمة اللغوية في عدم التزام عناصرِها مواضعَها، نجدهم توسعوا في هذا الأسلوب بفصلهم بين عناصره[68]، كقولهم: (ما أحسن اليومَ زيدًا!)، و(ما أجمل في الدار بكرًا!)، و(ما أحسنَ بالرجل أن يَصْدُقَ)، فأما في المثالين الأولين فقد أفاد الاتساع في المثال الأول حصر زمن الحسن، والثاني أفاد حصر مكان حالة الجمال.

وأما المثال الثالث فإن كان التعجب واقعًا في اللفظ على (أنْ) وصلتها (المصدر)، فإنه في المعنى راجع لـ (الرجل) المجرور؛ لأن المصادرَ تقع موقع فاعليها، والمدحُ والذمّ إنما يلحقان الفاعلين، فلمّا كان يرجع التعجّبُ إلى (الرجل)، لم يقبح الفصلُ به إذ كان المستحق أن يلي فعلَ التعجّب في الحقيقة[69].

وأسلوب التعجب من الأساليب الاستمرارية من جهة المعنى، سواءٌ فُصل بين فعل التعجب والمتعجب منه أم لا، فعندما نقول: (ما أكرمَ زيدًا)، فهذا يدل على استمرار كرم زيد في الماضي والحاضر، وربما استمر كرمه حتى في المستقبل.

وقد يرغب المتكلم في الاتساع في زمن التعجب فلا يجعله بهذا العموم، بل يقصره على الماضي، إما لمعرفته به في الماضي فقط، أو لاندهاشه من تبدل حال من يتعجب منه، فيلجأ المتكلم إلى الفصل بين (ما) التعجبية وفعلها (أَفْعَلَ)، بـ(كان)، فتقول عند إرادة أحد المعنيين السابقين: (ما كان أحسن زيدًا)، فتكون (كان) "زائدةً على معنى إلغائها عن العمل وإرادةِ معناها، وهو الدلالةُ على الزمان... إذا أُريد أن الحُسن كان فيما مضى، فـ(ما) مبتدأةٌ على ما كانت عليه، و(أحسن زيدًا) الخبر، و(كانَ) ملغاةٌ عن العمل مفيدةٌ للزمان الماضي"[70].

الفصل بين أداة النداء والمنادى:

ينتظم أسلوب النداء نمطًا تركيبيًا محددًا، فيبدأ بأداة النداء، فالمنادى، ثم جواب النداء، كقولنا: (يا محمدُ أَقْبِلْ)، وقد يعرض ما يجعل الاتساع في عناصر هذا الأسلوب أولى من اقتفاء النمط المعروف فيه، كفصلهم بين أداة النداء والمنادى في نحو: (يا أيُّها الرجلُ)؛ كراهة اجتماع أداتي تعريف -ياء النداء، والألف واللام- في معمول واحدٍ، فعمدوا إلى الفصل بينهما بـ(أيّ) مضافةً إلى هاء التنبيه، فيكون النداء على هذا من قبيل مناداة المبهم، وهو (أي)، و(الرجل) صفة له، وكانت لازمة له؛ "لأن (أيًّا) اسم مبهم لم يستعمل إلا بصلة، إلا في الاستفهام، والجزاء، فلما لم يوصل، أُلْزِمَ الصفة؛ لتبيينه كما تبينه الصلة"[71]، فصار (أيها الرجل) بمنزلة اسم واحد[72].

الفصل بين (قد) والفعل الماضي:

(قد) من الأحرف المختصة بالفعل، ولا يحسن إيلاؤها الاسم، ولا الفصل بينها وبين الفعل بمعموله؛ إذ تتنزل من الفعل منزلة (أل) التعريف من الاسم، ومع هذا لم يسلم هذا النمط المشروط فيها من الاتساع، فقد أولوها القَسَم فاصلًا بينها وبين فعلها، وقد أشار ابن يعيش لهذا الاتساع وعلل له بقوله: "اعلم أنَّ (قَدْ) من الحروف المختصّة بالأفعال، ولا يحسن إيلاءُ الاسم إيّاه، وهو في ذلك كالسين و(سَوْفَ)...، إلَّا أن (قَدْ) اتّسعت العربُ فيها؛ لأنّها لتوقّعِ فعل، وهي منفصلةٌ ممّا بعدها، فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقَسَم؛ لأنّ القسم لا يفيد معنى زائدًا، وإنّما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها"[73]، وذلك نحو قولنا: (قد واللهِ أحسنتَ)، و(قد لَعَمْري بِتُّ ساهرًا).

وأكد هذا الاتساع المرادي، حيث قال: "اعلم أن (قد) مع الفعل كجزء منه، فلا يفصل بينهما، بغير القسم"[74].

التقديم والتأخير بين المعطوف والمعطوف عليه:

يتعين في التركيب المشتمل على عناصر متعاطف بعضها على بعضٍ مراعاة الترتيب بينها، فيتقدم المعطوف عليه ثم تأتي أداة العطف ثم المعطوف، مع اختلاف في زمن الاشتراك بينهما في العامل، ولكون أداة العطف (الواو) أُمَّ باب هذه الأدوات، توسعوا فيما عُطِفَ بها، فساووا بين تقديم المعطوف بها على المعطوف عليه وتأخيره عنه، وجعلوها دالة على مطلق الإشراك لا غير، يقول ابن يعيش: "ولا نعلم أحدًا يوثَق بعربيَّته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب"[75]، فلك أن تقول: (جاء زيدٌ وخالدٌ)، أو (جاء خالدٌ وزيدٌ) دون أن يختل التركيب أو تختل الدلالة.

يؤكد هذا أنها تقع في موقع لا يمكن أن يكون للترتيب فيه مُسوّغٌ، كما هو الحال في أفعال المشاركة، نحو قولنا: (اختصم زيدٌ وخالدٌ)، فلا بد من الإتيان بإحدى أدوات المشاركة؛ لأن الخصام لا يكون من واحد فقط، بل من اثنين فأكثر، ولا يقع من أدوات العطف هنا إلا الواو؛ لأن التخاصم

يقع من الاثنين معًا، ولا يصح الإتيان مكانها بالفاء، أو (ثم)؛ لانتفاء المعية معهما بالتعقيب في الأولى والتراخي في الثانية [76].

(ما) الكافة:

من القواعد المتقررة عند علماء اللغة أن الأحرف الناسخة لا يليها فعلٌ، وكذلك أحرف الجر، ومنها كذلك أن الفعلَ لا يلي الفعلَ، ولما أرادوا الاتساع في هذه القواعد فصلوا بين عناصرها بـ(ما) الكافة، فعزلت ما قبلها لفظًا عن ما بعدها، وأَحَلَّتْ في الموضع الذي بعدها ما لا يصح وجوده فيه لولاها، وهذه نماذج على هذا الاتساع:

أولًا: إلحاقها الأحرف الناسخة:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: 28]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴿٦﴾﴾ [الأنفال: 6]، فإذا كان الاتساع في الآية الثانية لم يغير في دلالة الناسخ على التشبيه شيئًا، فإنه في الآية الأولى قد أضاف إليه مع التأكيد القصرَ، فقد أكَّد خشية العلماء لله، خشية مبنية على المعرفة، وقصرها عليهم.

وهذا الاتساع أفاد تهيئة الحرف الناسخ "للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف"[77]، فالأصل أن الموضع الذي بعدها لم يكن للفعل، بل للاسم، أو شبه الجملة.

ثانيًا: إلحاقها حرف الجر (رُبَّ)

(رُبَّ) من الأحرف المختصة بالدخول على الأسماء؛ لأنها حرف جر، وتفيد التقليل خلافًا لـ(كم) في إفادتها التكثير، والدليل على إفادتها التقليل أن مجرورها يشترط فيه أن يكون نكرة موصوفة[78]، نحو قولنا: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته)، ومن المتقرر أن النكرة إذا وصفت كانت أكثر تخصيصًا، وضاق شيوعها، هذا هو النمط الأصلي لها، ولكنهم أرادوا الاتساع في مدخولها فألزموها (ما) فاصلة بينها وبين ما امتنع دخولها عليه، فذهب تأثير (رُبَّ) في اللفظ إن كانت (ما) كافةً، وبقيت دلالتها على

التقليل، قال ابن يعيش: "وقد تدخل (ما) في (ربّ) على وجهَيْن: أحدهما أن تكون كافّةً، والآخر أن تكون ملغاةً، فأما دخولها كافّةً؛ فلأنّها من عوامل الأسماء، ومعناها يصح في الفعل، وفي الجملة، فإذا دخلت عليها (ما)، كفّتْها عن العمل، كما تُكَفّ (إنَّ) في قولك: (إنَّمَا)، ثم يُذْكَر بعدها الفعل والجملة من المبتدأ والخبر، نحوُ قولك: (إنّما ذهب زيد)، و(إنّما زيدٌ ذاهبٌ)، فكذلك (رُبَّ) إذا كُفّت بـ(ما) عن العمل، صارت كحرف الابتداء تقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، قال الشاعر:

ربَّمـــا تَجْـــزَعُ النُّفُـــوسُ مـــن الأمـــ رِ لـــه فَرْجَـــة كحَـــلِّ العِقـــالِ[79]

فأوقع بعدها جملةً من الفعل والفاعل كما ترى"[80].

وأما إذا كانت (ما) ملغاة -وهو قليل- فيبقى تأثير (رُبَّ) في اللفظ، فيجر الاسم الواقع بعدهما، نحو: (رُبَّما رجلٍ عندك)[81].

ثالثًا: إلحاقها الفعل

الأصل في الفعل إذا جاء أن يأتي بعده اسم يكون فاعلًا له، وقد خُولف هذا الأصل بمجيء الفعل بعد الفعل اتساعًا، وسبيلهم في تحقيقه هو إلحاقهم الفعل الأول (ما) الكافة "فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبلُ، ... نحوَ: (قَلَّمَا سرتَ)، و (قَلَّمَا تقوم)، ولم يكن الفعل قبل دخولها يلي الفعلَ، فـ(قَلَّ) فعلٌ، كان حقه أن يليه الاسمُ؛ لأنه فعلٌ، فلما دخلتْ عليه (ما)، كفّته عن اقتضائه الفاعلَ، وألحقتْه بالحروف، وهيأته للدخول على الفعل، كما تُهيّء (رُبَّ) للدخول على الفعل"[82].

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى أنَّ الاتساع الموضعي في العناصر غير الإسنادية يكون غرضه الأول الاهتمام بالعنصر المُتسع في موضعه، كما أن ابن يعيش كان يعول كثيرًا على القرائن في إظهار المعنى عندما يكون هناك اتساع، وكذلك يعول على كثرة الاستعمال.

ونجد الاتساع الموضعي في العناصر غير الإسنادية قد سلك طريقتين: الأولى: تقديم العنصر المُتسع فيه على عناصر التركيب جميعها أو أحدها، والثانية: الفصل بينه وبين ما هو مرتبط به.

ومما خلصت إليه الدراسة أن للانزياح الموضعي تأثيرًا قويًا في إعمال أفعال القلوب وإلغائها، وكذلك إعمال مصدرها وإلغائه.

وكذلك أن الأصل في الاتساع الموضعي أن يبقى عمل العامل كما هو، وقد يُلغى عمله كما في العوامل الداخلة على (ما) الكافة.

وأيضًا أنه ربما أفاد الاتساع تضييق الزمن كما هو الحال في الفصل بين (ما) التعجبية وفعلها بـ(كان).

الهوامش والإحالات:

(1) ابن السرَّاج، الأصول في النحو: 2/222-256.
(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 94-119.
(3) دزه يي، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز: 23.
(4) المسدي، ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية: 88.
(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 1/196،197.
(6) سيبويه، الكتاب: 1/15.
(7) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 95.
(8) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/20.
(9) البيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه: 118.
(10) البيت من الوافر، لكثيِّر عزة في ديوانه: 536.
(11) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/21.
(12) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/8.
(13) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 9/84.
(14) البيت من البسيط، لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه: 209.
(15) ابن يعيش، شرح المفصل: 2/52.
(16) ابن يعيش، شرح المفصل: 4/88 - 89.
(17) البيت من الطويل، لأبي طالب عم رسول الله ﷺ في ديوانه: 21.
(18) ابن يعيش، شرح المفصل: 4/89.
(19) سيبويه، الكتاب: 1/120.

(20) ابن يعيش، شرح المفصل: 329/4.

(21) نفسه ،والصفحة نفسها.

(22) سيبويه، الكتاب: 120/1.

(23) ابن يعيش، شرح المفصل: 329/4.

(24) البيت من البسيط لجرير في ملحقات ديوانه: 1028.

(25) ابن يعيش، شرح المفصل: 329/4.

(26) تفسه: 330/4.

(27) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 555/1.

(28) ابن يعيش، شرح المفصل: 216/1.

(29) سيبويه، الكتاب: 101/1.

(30) ابن يعيش، شرح المفصل: 216/1.

(31) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 97.

(32) ابن يعيش، شرح المفصل: 217/1.

(33) نفسه: 217/1.

(34) نفسه:100/5.

(35) العلوي، نضرة الإغريض: 194.

(36) السبكي، عروس الأفراح: 460/1

(37) الصبان، حاشية الصبان: 65/1.

(38) ابن يعيش، شرح المفصل: 100/5.

(39) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 492/1.

(40) أبو الفداء، تفسير روح البيان: 206/3

(41) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 124/3.

(42) القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية: 3279/5.

(43) ابن يعيش، شرح المفصل: 44/2.

(44) نفسه ،والصفحة نفسها.

(45) نفسه: 45/2.

(46) نفسه، والصفحة نفسها.

(47) البيت من الطويل، للمخبل السعدي في ابن جني، الخصائص: 386/2

(48) هناك رواية أخرى لعجز هذا البيت نقلها ابن يعيش عن أبي إسحاق الزجاج هي: (وما كان نفسي بالفراق تطيب) ابن يعيش، شرح المفصل: 43/2

(49) تقديم التمييز على عامله مسألة خلافية بين النحويين، فإذا لم يكن العامل فيه فعلا متصرفًا أو كان غير فعل فالجميع يمنع التقديم، أما إذا كان فعلًا متصرفًا فالكوفيون يجيزون ذلك استنادًا على السماع كهذا البيت، والبصريون يمنعونه وما ورد منصوبًا من ذلك يؤولونه على تقدير ناصب له، وبما أن السماع ورد به فالقول بغير الجواز فيه إجحاف. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 682/2-685. ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 389/2-391.

(50) ابن يعيش، شرح المفصل: 320/2.

(51) نفسه: 321/2.

(52) نفسه: 321/2-322.

(53) نفسه: 321/2.

(54) نفسه: 322/2.

(55) سيبويه، الكتاب: 364/2.

(56) ابن يعيش، شرح المفصل: 82/4، 83.

(57) نفسه: 564/4.

(58) نفسه: 564/4.

(59) نفسه: 412/1-414.

(60) نفسه: 41/1.

(61) نفسه: 43/1.

(62) نفسه: 35/5.

(63) البصريون يذهبون إلى أن المضارع في هذا المثال وما شابهه منتصب بـ(أنْ) مضمرة بعد لام الجحود، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن لام الجحود هي من نصبت الفعل ولا يقدرون بعدها شيئًا. ابن يعيش، شرح المفصل: 243/4.

(64) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح المفصل: 243/4

(65) وقيل: إنه مجرور بـ(من) مقدرة، ويرده ضعف تقدير حرف الجر وبقاء عمله. السيوطي، الهمع: 353/2.

(66) البيت من الرمل، لأبي الأسود الدؤلي في مستدرك ديوانه في الشعر الثابت النسبة، السكري، ديوان أبي الأسود الدؤلي: 351.

(67) ابن يعيش، شرح المفصل: 176/3.

(68) أُختلف في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، وقد أورد ابن يعيش هذا الخلاف حين تطرق لهذه المسألة، قال: "فأمّا الفصل بين فعل التعجّب والمتعجَّب منه بظرفٍ أو نحوِه، فمختلَفٌ فيه، فذهب جماعةٌ من

النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد إلى المنع من ذلك، واحتجّوا بأن التعجّب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدةً، والأمثالُ الألفاظُ فيها مقصورة على السماع، ... وذهب آخرون كالجَرْمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف، نحوِ قولك: (ما أحسن اليومَ زيدًا!) و (ما أجمل في الدار بكرًا!)، واحتجّوا بأن فعل التعجّب وإن كان ضعيفًا، فلا ينحطّ عن درجةِ (إنَّ) في الحروف، وأنت تجيز الفصل في (إنَّ) بالظرف، ... وإذا جاز ذلك في الحروف، كان في الفعل أجْوَزَ، وإن ضَعُفَ؛ لأنه لا يتقاصر عن الحرف". ابن يعيش، شرح المفصل:422/4، وما احتج به المانعون يمكن دفعه بأن الأمثال ألفاظُ تركيبها واحدة، واستخداماتها متعددة، فقولنا: (إياكِ أعني واسمعي يا جارة) فألفاظه واحدة لا تتغير، أما استخداماته فيمكن أن نستخدمه للمذكر والمؤنث، وفي أي شيء تريد عدم التصريح بذكر اسم من تريده، خلافًا للتعجب، فإن ألفاظه متعددة واستخداماته كذلك، فربما تتعجب من كرم الشخص، أو شجاعته، أو نُبْلِه..إلخ، وكل ذلك يستدعي ألفاظًا مناسبة للدلالة عليه.

(69) ابن يعيش، شرح المفصل: 422/4.

(70) نفسه: 423/4.

(71) نفسه: 329/1.

(72) نفسه: 322/1.

(73) نفسه: 94/5.

(74) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: 260.

(75) ابن يعيش، شرح المفصل: 7/5.

(76) نفسه: 7/5.

(77) نفسه: 67/5.

(78) ربما جاء مجرورها ضميرًا متصلًا موصوفًا بنكرة منصوبة، قال ابن يعيش: "اعلم أنّهم قد يُدْخِلون (رُبَّ) على المضمر، وإذا فعلوا ذلك؛ جاؤوا بعده بنكرة منصوبة تُفسِّر ذلك المضمرَ، فيقولون: (رُبَّهُ رجلًا)، فالمضمر هنا يُشبَّه بالمضمر في (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، نحوِ قولك: (نعم رجلًا زيدٌ)، و(بِئْسَ غلامًا عبدُ الله)، إلَّا أن الفرق بينهما أنّ المضمر في (نعم) مرفوع لا يظهر؛ لأنه فاعلٌ، والفاعل المضمر إذا كان واحدًا يستكنّ في الفعل، ولا تظهر له صورة، والمضمر مع (رُبَّ) مجرورٌ، وتظهر صورته، وهذا إنما يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه، فيكنون عن الاسم قبل جَرْي ذكره، ثمّ يفسّرونه بظاهرٍ بعد البيان. وليس ذلك بمطّردٍ في الكلام، وإنما يخصّون به بعضًا دون بعض". ابن يعيش، شرح المفصل: 484/4.

(79) البيت من الخفيف، لأمية ابن أبي الصلت في ديوانه، فيما نسب إليه وإلى غيره: 189.

(80) ابن يعيش، شرح المفصل: 486/4.

(81) نفسه: 487/4.

(82) نفسه: 69/5.

قائمة المصادروالمراجع:

1) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961م.
2) الأنصاري، كعب بن مالك الأنصاري، ديوانه، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، 1966م.
3) أبو حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: زكريا النوني وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
4) أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2013م.
5) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2005م.
6) جرير، ديوانه، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
7) دزه يي، د.دلخوش جار الله حسين، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز، دار دجلة، عمان، 2008م.
8) ذو الرمة، ديوانه، دار المعرفة، بيروت، 2006م.
9) السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.
10) ابن السرَّاج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
11) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
12) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
13) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
14) ابن أبي الصلت، أمية، ديوانه، دار صادر، بيروت، 1998م.
15) أبو طالب، عبد مناف، ديوانه، دار الكتاب العربي، بيروت، 1994م.
16) ابن عطية، عبدالحق بن غالب بن عبد الرحمن، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
17) العلوي، المظفر بن الفضل، نضرة الإغريض في نصرة القريض، تحقيق: نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
18) أبو الفداء، إسماعيل حقي بن مصطفى، تفسير روح البيان، دار الفكر، بيروت، د.ت.

19) القيسي، مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات، 2008م.

20) كثيِّر عزة، ديوانه، دار الثقافة، بيروت، 1971م.

21) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1990م.

22) المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

23) المسدي، عبد السلام، ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الرحمن، تونس، د.ت.

24) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

Arabic References:

1) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad Ibn ʾAbī Saʿīd, al-ʾInṣāf fi Masāʾl al-Khilāf bayna al-Naḥwīyyn: al-Baṣrīyyn & al-Kūfīyyn, & maʿahu Kitāb al-ʾIntiṣāf min al-ʾInṣāf, li-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Maṭbaʿat al-Saʿādah, al-Qāhirah, 1961.
2) al-ʾAnṣārī, Kaʿb Ibn Mālik al-ʾAnṣārī, Dīwānuh, ed. Sāmī Makkī al-ʿĀnī, Maktabat al-Nahḍah, Baġdād, 1966.
3) ʾAbū Ḥaīyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ, ed. Zakarīyā al-Nūnī & ʾĀkharīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1993.
4) ʾAbū Ḥaīyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, al-Taḏyīl & al-Takmīl fi Sharḥ Kitāb al-Tashīl, ed. Ḥasan Hidāwī, Dār al-Qalalm, Dimishq, Dār Kunūz ʾIshbīlīya, al-Rīyāḍ, 2013.
5) al-Jurjānī, ʿAbdalqāhir Ibn ʿAbdalraḥmān, Dalāʾil al-ʾIʿjāz, Mūʾassasat al-Risālah Nāshirūn, Bayrūt, 2005.
6) Jarīr, Dīwānuh, ed. Nuʿmān Muḥammad ʾAmīn Ṭāhā, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, N. D.

7) Dazah Yaī, Dilkhūsh Jārallāh Ḥusaīyn, al-Ṭunāʾīyāt al-Mutaġāīyrah fī Kitāb Dalāʾil al-ʾIʿjāz, Dār Dijlah, ʿAmmān, 2008.
8) Dhū al-Rummah, Dīwānuh, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 2006.
9) al-Subkī, ʾAḥmad Ibn ʿAlī Ibn ʿAbdalkāfī, ʿArūs al-ʾAfrāḥ fī Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ, ed. ʿAbdalḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 2003.
10) Ibn al-Sarrāj, Muḥammad Ibn Sahl, al-ʾUṣūl fī al-Naḥw, ed. ʿAbdalḥusaīn al-Fatlī, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1988.
11) Sībawayh, ʿAmr Ibn ʿUṭmān Ibn Qanbar, Kitāb Sībawayh, ed. ʿAbdalsalām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1988.
12) al-Suīūṭī, ʿAbdalrraḥmān Ibn ʾAbībakr, Hamʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ, ed. ʾAḥmad Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.
13) al-Ṣabbān, Muḥammad Ibn ʿAlī, Ḥāshīyat al-Ṣabbān ʿalā Sharḥ al-ʾAshmūnī li-ʾAlfīyat Ibn Mālik, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997.
14) Ibn ʾAbī al-Ṣalt, ʾUmayyah, Dīwānuh, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1998.
15) ʾAbū Ṭālib, ʿAbd Manāf, Dīwānuh, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1994.
16) Ibn ʿAṭīyah, ʿAbdalḥaqq Ibn Ġālib Ibn ʿAbdalraḥmān, al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz, ed. ʿAbdalsalām ʿAbdalshāfī Muḥammad, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.
17) al-ʿAlawī, al-Muẓaffar Ibn al-Faḍl, Naḍrat al-ʾIġryḍ fī Nuṣrat al-Qarīḍ, ed. Nuhá ʿĀrif al-Ḥasan, Maṭbūʿāt Majmaʿ al-Luġah al-ʿArabīyah, Dimashq, N. D.
18) ʾAbū al-Fidāʾ, ʾIsmāʿīl Ḥaqqī Ibn Muṣṭafá, Tafsīr Rūḥ al-Bayān, Dār al-Fikr, Bayrūt, N.D.
19) al-Qaysī, Makkī Ibn ʾAbī Ṭālib, al-Hidāyah ilá Bulūġ al-nihāyah, ed. Majmūʿah Rasāʾil jāmiʿīyah bi-Kullīyat al-Dirāsāt al-ʿUlyā & al-Baḥṯ al-ʿIlmī bi-Jāmiʿat al-Shāriqah, majmūʿah Buḥūṯ al-Kitāb & al-sunnah, Kullīyat al-sharīʿah & al-Dirāsāt al-ʾIslāmīyah, Jāmiʿat al-Shāriqah, al-Imārāt, 1429.
20) Kuṭayyir ʿAzzah, Dīwānuh, Dār al-Ṭaqāfah, Bayrūt, 1971.

21) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid, ed. ʿAbdalraḥmān al-Saīyid, Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Hajar lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ & al-ʾIʿlān, al-Qāhirah, 1990.

22) al-Murādī, Ḥasan Ibn Qāsim Ibn ʿAbdallāh Ibn ʿAlī, al-Janā al-Dānī fī ḥurūf al-Maʿānī, ed. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Muḥammad Nadīm Fāḍil, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1983.

23) al-Masaddī, ʿAbd al-Salām, mā warāʾ al-Luġah, Baḥṯ fī al-khalfīyāt al-maʿrifīyah, Muʾassasāt ʿAbd al-Karīm ibn ʿAbd al-Raḥmān, Tūnis, N. D.

24) Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh Ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh, Sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.